خاتمة وفاتحة

إذا كانت هذه الحلقة من الكتاب غير الدوري (**أمتي في العالم**)، قد استُهلت بتساؤل الحكيم البشري في افتتاحيتها: "**أين المحنة التي تواجه الأمة؟**"، حيث حدد بوضوح أين مكمن هذه **المحنة**، وإذا كان هذا المعنى هو ما نَظَمَ موضوعاتِ هذا الكتاب على تنوعها وامتدادها في عالم الأفكار والمؤسسات والأحداث، وجعل من "الحدث العراقي" مدخلاً للكشف عن حقيقة هذه المحنة، ضمن **لحظة كاشفة**، إلا أن هذه اللحظة الكاشفة لا يمكن أن **تؤتي** أُكُلَهَا في التأثير في "أمتي" إلا أن تتحول كاشفيتها (أين المحنة التي تواجه الأمة؟) إلى **لحظة فارقة** تفرق بين مرحلة مضت وأخرى آتية، نريد للأخيرة –ضمن "فارقة"– أن تتبين وهنَ أمرها ووهنَ تفكيرها وتدبيرها وعناصر تغييرها، وتفرق وتفرز بين إمكانات الأمة في المواجهة والممانعة والمقاومة وبين عناصر وآليات تخذيل الأمة ونشر اليأس في أرجائها والترويج للقبول الخانع والاستسلام الفاقع. هذه اللحظة الفارقة لابد أن تتحول –وفق وعيٍ سُنني بحركة التاريخ– لتبحث في الشروط التي تقوّم عناصر وهن الأمة، إنها لحظة التقاط العبرة في الخبرة والفكرة، تتحول فيها هذه اللحظة الفارقة إلى لحظة مقوِّمة، تُقوّم ما نحن فيه وزنًا وتأثيرًا، وتقوّم ما مرَّ بنا من أنماط واهنة وفاسدة في التفكير والتدبير؛ بحيث تشرع في عمليات "إصلاح" ومنظومة متكاملة واعية للتمكين لشروطه وتفعيل مقوماته.

إن التساؤل الذي يستحق إجابة منا –كخيط ناظم لكتابنا القادم– يدور حول "**أين الطريق للخروج من المحنة؟**"، إنها "**المحنة**" حينما نقتنص فيها –بوعي وسعي– مقام "**المنحة**" منها و"العبرة" فيها. في قلب كل محنة تكمن "المنحة" التي تمكّن "للقدرة والإرادة" بالخروج منها ومن عناصر استحكامها، وربما من استمرارها وتحكّمها.

هذا الخروج من حال "المحنة" و"الأزمة" لا يمكن أن يحدث إلا بسُننه الشرطية القابلة للفعل والتفعيل والفاعلية.

هذا الخروج لابد أن يمتلك الشرط التأسيسي بامتلاك الإرادة، وأن يستند إلى عناصر تأسيسية وبُنية أساسية من "العُدّة" والاستعداد والإعداد، تؤكد واصلة الإدارة بين الإرادة والعدة.

إن هذه العملية بكل تكويناتها هي ما نطلق عليه "**الإصلاح**"، إلا أنه مِنْ غَرَضِ هؤلاء الذين لا يريدون لنا "إصلاحًا" أن يموّهوا عليه وأن يتدخلوا فيه وعلى خطّه، حتى نكرهَ "الإصلاح" نفسه أو حتى كلمته؛ لمجرد أنه يرد على ألسنة مَنْ لا يريدون بنا خيرًا، أو يروجون لإصلاح زائف، ضالٍّ ومضلٍّ، لا يريدون منه إصلاحًا حقيقيًا أو مكينًا: (**وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ قَالُواْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ**) سورة البقرة: آية ١١، .. إنه التلبيس الحادث حينما تكون الكلمة كلمة "حق" يراد بها "باطل"، حق في محتواها، باطل في مقصودها. إنها المفارقات التي تتطلب تلك العقلية الفارقة التي أشرنا إليها، والتي تتولد من العقلية الكاشفة في حال المحنة والأزمة. لا نريد –ونحن على طريق الإصلاح– أن نضلَّل في بدايته أو يُموَّه علينا في مقصوده، أو نتلهَّى عن جوهر الإصلاح بشكل أجوف أقرب إلى الزُّخرف منه إلى الإصلاح الحقيقي: (**يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا**) سورة الأنعام: آية ١١٢.

يجب ألا تلفتنا عن الإصلاح الحقيقي هذه الحالُ التي تريد أن تفتنّا عن طريقه، أو تزين لنا سبلاً في ظاهرها الرحمة وفي باطنها العذاب.

إن "**الإصلاح**" ميزان ومسار ومقصود، يجب ألا تفقد فيه الميزان (المقوِّم) ولا المسار (الطريق) ولا المقصود (الغاية والهدف)؛ عناصر وعمليات بعضها من بعض.

الإصلاح الذي نريد شاملٌ وحقيقيٌّ وجوهريٌّ، واعٍ وجامعٌ وفاعلٌ، دافعٌ للوعي والسعي، رافعٌ لشأن (**أمتي**) ولمكانتها (**في العالم**).

"**إصلاح**" ينبّه إلى كل سبل الإصلاح الضالّ، يفرقُ بين الإصلاح الحق في حقيقته وجوهريته وبين الإصلاح الضالّ والمضلّ: الإصلاح الزائف والزخرف، الإصلاح المخروق، الإصلاح المعكوس الذي يمكّن لحال الفساد، الإصلاح اللاهي اللافت عن جوهر الإصلاح، يميز الإصلاح التابع في مواجهة الإصلاح النابع من الذات القادر على تلمس حقائق أزْمتها وطرائق الخروج منها وعليها؛ إنها على الجملة أنماط من "الإصلاح الفاسد" إن كان يجوز الجمع بين هاتين الكلمتين (الإصلاح- الفاسد) في وصف وموصوف.

الإصلاح الذي نؤمن به "إصلاح منظومة" لابد أن يولِّد "منظومة إصلاح"، إنه لا يعبر عن عمل جزئي أو تفسيخي أو ترقيعي أو انتقائي أو التفافي، إنه يرى الإصلاح في جوهره الداخلي وفي بيئته الإقليمية وفي مجاله الدولي.

إن الإصدار القادم من كتابنا هذا نريد منه أن يحرر معاني استراتيجيات الدولة الكونية الإمبراطورية (الولايات المتحدة الأمريكية) وسياساتها، ويكشف حقيقة إصلاحها في: سجن أبو غريب، أو قانون معاداة السامية وتعقب كل من يتفوّه بكلمة ضد إسرائيل، قانون التمكين لإسرائيل وهيمنتها، ويكشف عن حالٍ يحرك الإدارة الأمريكية صوب تحويل العالم إلى "جوانتانامو كونية". إنه يتحرك صوب محاسبة الولايات المتحدة لكل الدنيا بينما هي أعلى من الحساب: لا تُسأل عما تفعل وهم يُسألون.

إن الإصدار القادم نريد منه أن يؤكد على عناصر "الإصلاح" لنظام دولي تشوّهت بنياته وهياكله، فصار التشوه بنيانيًا (اقتصاديًا واتصاليًا وسياسيًا وثقافيًا)؛ حتى صارت هذه التشوهات محركاتِ دفعٍ نحو بيئة الصدام لا مقتضيات التعارف.

إن الإصدار القادم يجب أن يصوب سهام دراساته لعناصر ومجالات إصلاح الداخل والإقليمي الذي مكّن للخارج من أقرب طريق وسلّم له أزمَّتنا: "الدولة القطرية" و"الدول المنمنمة"، وإصلاح النظام الإقليمي العربي والجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي... كلها قضايا ترتبط ببعضها البعض في تصور "**منظومة الإصلاح**".

وغاية الأمر في هذا المقام أن نتلمس معنى "**المنحة في المحنة**"، ونتلمس طريق الخروج من المحنة–الأزمة، ونشرع في صراط الإصلاح الحقيقي المستقيم؛ لا سبله المتفرقة الضالة والزائفة..

وغاية الأمر كذلك ألا نقف عند حدود آفاق الانحطاط الراهن مهما كان تراكمه ووهنه، فلا تتحكم هذه الحدود بنا تفكيرًا وتدبيرًا وتغييرًا وتأثيرًا.

إن الحجية المنهجية لعمل مثل هذا تقع ضمن تصور يؤكده تساؤل الدكتور علاء طاهر: "**هل يمكن للبلدان الإسلامية، وصدورًا عن واقعها الآني أن تكوّن مستقبلاً كيانًا دوليًا أو أبعد من ذلك، قوة دولية جديدة توازي في عناصرها التكوينية القوى الدولية الكبرى الموجودة حاليًا؟**".

"قد يبدو هذا التساؤل طموحًا وتناقضيًا في آن: طموحًا لأنه يصدر عن واقع يخلو ظاهريًا من عناصر القوة الضرورية التي ينبغي على العالم الإسلامي أن يمتلكها لكي يشكل هذا التكتل الدولي القوي المفترض، وتناقضيًا لأن

توقيت طرحه يتموضع داخل لحظة زمنية تبدو فيها الدول الإسلامية رازحة تحت سلسلة لامتناهية من الضغوط والإشكاليات الداخلية التي لا يمكن إيجاد حلول لها في الأمد المنظور".

"من هنا تكتسب هذه المساءلة تناقضيتها أو طموحها الذي يبدو لاعقلانيًا. ولذا فإن الإجابة على هذا السؤال تقتضي منهجيًا، مسارًا مشوبًا بالكثير من العوائق والعقبات. فإن لم تكن عملية القياس التاريخي شاملة وتلم بكل العناصر المتحكمة بتطور المجتمعات الإسلامية أو تراجعاتها، وهي عناصر ذاتية على الأغلب، فإن الجواب سيكون معرضًا للسقوط داخل نمط من التفاؤلية السريعة والمباشرة"، ما لم ينهض "منطق تاريخي عام يتحرر من المنظور الآني المحدد باللحظة الزمنية المعاصرة التي تعيشها البلدان الإسلامية، منطق يستبدل اللحظة الزمنية الآنية بمجال زمني أرحب هو المجال التاريخي بعموميته المنفتحة على القديم وعلى المستقبل، ووفق هذا المنظور الزمني الممتد داخل جذور الماضي والمسترسل داخل المستقبل تغدو اللحظة الحاضرة لحظة مؤقتة ولحظة إمكان واحتمال لقياسات متعددة".

"فالمرحلة الراهنة للعالم الإسلامي هي مرحلة تاريخية سلبية ليست من صالحه، بل الأكثر من ذلك أنها لحظة لا يمكن لها أن تعزز أي توقع مستقبلي إيجابي بأن هذا العالم سينهض من جديد مثل نهوضه خلال العصور الخاصة بازدهار الحضارة الإسلامية، لكن دراسة هذا العالم وفق اللحظة الراهنة بدون امتداد زمني ماضي أو مستقبلي تبقى دراسة ثبوتية لا يمكن أن تقدم شيئًا سوى صورة راهنة عما هو راهن".

ولذا فلابد من خطوتين نقطعهما: الأولى هي "قياس وضع العالم الإسلامي الراهن بكل أبعاده وإشكالياته الحركية القابلة للتطور"، والثانية هي "اتجاه دراسة الحضارات والقوى الكبرى وفق ديناميات الحقبة المعاصرة وليس الحقبة التاريخية الماضية وسيتموضع هذا الاتجاه ضمن منطق الدراسات التاريخية الكبرى، أي سياق نشوء وانهيار الحضارات في التاريخ".

فمن المهم دراسة "اهتمام القوى الكبرى بالعالم الإسلامي منذ مطلع العصر الحديث حتى الآن ووضعه ضمن حساباتها وتخطيطاتها الاستراتيجية المعاصرة.... فمع بروز ما أطلق عليه في الغرب تعبير "الصحوة الإسلامية" انبثقت استراتيجيات من قبل الدول الكبرى المعاصرة تأخذ بحساباتها العالم الإسلامي ككيان سياسي/ عسكري قابل للنهوض مستقبليًا، وبدأت تبني استراتيجيات جديدة للمواجهة. وقد تعمق التنظير لمثل هذه الاستراتيجيات بعد انهيار الاتحاد السوفياتي كقوة مواجِهة للغرب، وخروج فرضيات سياسية جديدة تطرح مقولة أن الخطر القادم الذي سيواجه الغرب هو خطر العالم الإسلامي لأن الصراع المستقبلي سيكون صراعًا بين حضارات تعايش خصوصيات دينية اختلافية في الأساس الأول".

ومن المهم أيضًا على نفس الخط "دراسة العالم الإسلامي بما هو عليه اليوم كمفهوم يمتلك مواصفات بنيوية محددة، ثم وضع هذا العالم ضمن الاستراتيجيات العالمية التي تحددها القوى الكبرى تجاهه. ومن هذا الواقع العيني يمكن استقراء الإمكانيات الحالية للبلدان الإسلامية. وضمن الأزمات التي تعايشها. ومدى قدرتها على تأسيس كيان إسلامي جيوبوليتيكي مستقبلي، يمكن له أن يكون قوة عالمية جديدة، وذلك من خلال الاستقصاء الذاتي الحالي لهذه البلدان من جهة، وضمن تموقعها داخل بناء من التوازنات الدولية الراهنة والاستراتيجيات العالمية المعاصرة من جهة أخرى".

ثم "لن تغدو عملية القياس الاستقرائي لواقع العالم الإسلامي في العصر الراهن محض دراسة لواقع ثبوتي آني، بل يكون هدفها النهائي هو استقصاء إمكانيات ظهور العالم الإسلامي كقوة عالمية على الساحة الدولية وذلك ضمن كل

العقبات العينية الشاخصة حاليًا بشكل ذاتي داخل البلدان الإسلامية، أو بشكل خارجي، على مستوى التوازنات الآنية السائدة التي تختطفها القوى الكبرى المعاصرة والتي تحاول من خلالها غلق نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين لصالحها، ثم مواصلتها لهذه السياسة وفق نمط آخر من فعالية كسب التوازن الدولي لصالحها أيضًا". (راجع: د. علاء طاهر، **العالم الإسلامي في الاستراتيجيات العالمية المعاصرة**، مركز الدراسات العربي- الأوروبي، باريس، الطبعة الأولى، ١٩٩٨).

لعل هذه تكون خاتمة المحنة وفاتحة المنحة، إلا أن الحصول على المنحة إنما هو وعي وسعي بسننها، ومن سننها الوقوف على العبرة في خبرة المحنة:

(وَلَوْ أَرَادُواْ الْخُرُوجَ لأَعَدُّواْ لَهُ عُدَّةً) سورة التوبة: آية ٤٦.